فاتـــــورة الحســـــاب..!!

احمد طلعت المحامى

شكل الرئيس حسنى مبارك فى الاسبوع الماضى لجنة استشارية (قومية) لتحديد موقف مصر من معاهدة حظر الانتشار النووى، وتشكيل هذه اللجنة - فى حد ذاته - يستحق التأييد باعتبار ان الخيارات السياسية فى المسائل القومية والحاسمة ينبغى ان تتم بعد دراسات متأنية ومتخصصة، فلا تكون هذه الخيارات نتيجة لانفعال ساذج او رد فعل غاضب بكل ما يحمله الانفعال والغضب من مخاطر ومن محاذير.. ولقد عانت مصر فى فترات الحكم الشمولى كثيرا نتيجة لقرارات يصدرها الحاكم - بارادته المنفردة - فى شئون الحرب والسلام، والسياسة والحكم، ثم يضطر الشعب بعدها ان يسدد (فاتورة الحساب) من ارواح ابنائه وقوت يومه، فالحكام فى الأنظمة الشمولية يسعون دائما إلى الاضواء المبهرة لأجهزة الاعلام اما الشعوب فهى التى تسدد - دائما - فاتورة الحساب..!!

لذلك قلنا ان تشكيل اللجنة الاستشارية - فى حد ذاته - يستحق التأييد، باعتباره انتقالا من مرحلة اتخاذ القرار وفقا (لمزاج) الحاكم إلى مرحلة اتخاذ القرار خدمة لمصالح المحكوم بغير انفعال او مزايدة. لكن تشكيل هذه اللجنة - من جهة اخرى - يثير بعض التساؤلات حول دور (وفاعلية) بعض الأجهزة الاخرى فى الدولة، المفروض ان عملها - ومبرر وجودها - هو الدراسة الاستراتيجية لمجمل سياسات الدولة ومواقفها فيما يتعلق بالمسائل القومية والبدائل المطروحة بشأنها، فلا يفاجأ احد بقرار ينبغى اتخاذه، ولا يضطر حاكم إلى التسرع فى اتخاذ قرار. فالمعروف اننا نملك مجلسا للأمن القومى، وهيئة (كبيرة) للأمن القومى، كما اننا نملك ادارة للابحاث فى وزارة الخارجية وما يسمى بالمجالس القومية المتخصصة، إلى جانب مجلسى الشعب والشورى بطبيعة الحال، وكلها اجهزة يتحمل الشعب نفقاتها المستترة والظاهرة من اجل تحقيق اهدافها التى تأتى فى مقدمتها دراسة القرارات والبدائل بالنسبة لاى مسألة قومية تحتاج إلى اتخاذ القرار. ففى الأنظمة (الرئاسية) التى يكون فيها رئيس الدولة هو رئيس السلطة التنفيذية، ينبغى ان تكون حوله الأجهزة المناسبة التى تتكفل باستقراء احتمالات المستقبل ودراستها ووضع البدائل المناسبة لمواجهتها، ويقتصر دور رئيس الدولة على (اختيار) واحدة من هذه البدائل لاتخاذ القرار، فالعالم اليوم هو عالم (التخطيط الاستراتيجى) وليس عالم الاجتهاد الذى ينزل فيه (الوحى) على البطل التاريخى فيدفعه هذا الوحى إلى اتخاذ القرار..!!

فاذا عدنا إلى معاهدة حظر الانتشار النووى - بالذات - نجد ان مصر قد وقعت تلك المعاهدة فى عام ٦٨ ايام حكم عبدالناصر، وان السلطة التشريعية قد اقرتها وتم التصديق عليها فى عام ٧٠ ايام حكم السادات، ونصوص المعاهدة واحكامها وموعد تجديدها كلها معروفة منذ تاريخ التوقيع عليها، ونسخ هذه المعاهدة موجودة - بطبيعة الحال - لدى اجهزة الأمن القومى ووزارة الخارجية إلى جانب بقية الأجهزة الرسمية فى الدولة، الامر الذى كان يتعين معه ان تكون هذه الأجهزة مستعدة بالدراسات والابحاث حول موعد تجديد هذه المعاهدة وموقف مصر من هذا التجديد من ضوء المتغيرات الدولية والاقليمية التى تطرأ خلال فترة سريان المعاهدة، فمثل هذه الدراسات والابحاث - فى الدول المتحضرة - تكون موضع المراجعة والتعديل من وقت لآخر فى حدود ما يطرأ على (معطيات) هذه الدراسات من تغيير، حتى تكون - فى اية لحظة - امام صناع القرار متفقة مع كل المتغيرات والمستجدات.

لذلك فان قرار السيد الرئيس - فى الاسبوع الماضى - بتشكيل لجنة استشارية قومية لتحديد موقف مصر من معاهدة حظر الانتشار النووى قد يوحى بأمرين على اكبر جانب من الخطورة، الاول ان اجهزة الامن القومى لم تكن (مستعدة) لان تضع امام السيد الرئيس - فى الوقت المناسب - الدراسات والبدائل المتعلقة بموضوع له مثل خطورة التوقيع او عدم التوقيع على تجديد سريان معاهدة حظر الانتشار النووى بكل ما يمثله مثل هذا القرار على الامن القومى المصرى. اما الامر الاخر الذى قد يوحى به قرار تشكيل هذه اللجنة القومية - الذى صدر يوم ٨ مارس الجارى. فهو ان مصر قد اثارت موضوع التوقيع على المعاهدة ومطالبة دول اخرى بالتوقيع عليها، قبل ان تكون الحكومة قد درست البدائل والاحتمالات، بدليل ان قرار تشكيل اللجنة القومية قد تم بعد عدة شهور من اثارة موضوع التوقيع بشكل علنى على المستويين الدولى والاقليمى..!! فالموقف المصرى كان ينبغى ان تكون قد تمت دراسته بواسطة الاجهزة المعنية بالأمن القومى قبل اثارته علنا فى المحافل الدولية والمباحثات الثنائية، اما اثارة (القضية) اولا ثم تشكيل لجنة لدراستها بعد ذلك، فانه اجراء يدل على عدم الوعى بابعاد القضية وانعكاساتها الدولية، او هو فى احسن الاحتمالات محاولة للتراجع عن موقف تورطت الحكومة فيه وارادت ان تلقى بمسئولية التراجع عنه على كاهل اللجنة القومية. وكلا الاحتمالين له مخاطره ومحاذيره، فضلا عن انه يؤكد من جديد استمرار سياسة الانفراد باصدار القرار بعيدا عن ارادة الشعب ممثلة فى البرلمان ودراسات المتخصصين ممثلة فى اجهزة الأمن القومى.

والغريب ان ذلك كله يحدث فى وقت اثبتت فيه تجارب التاريخ المعاصر خطورة القرارات التى يصدرها (الزعيم) بارادته المنفردة، ثم يطلب بعدها من شعبه ان يسانده فيها وان يسدد فاتورة الحساب، فالقرارات التى تساندها الشعوب وتسدد عنها فواتير الحساب هى القرارات التى تعبر عن الارادة (الحرة) لهذه الشعوب، واول دعامات هذه الحرية ان تكون الحقائق - كل الحقائق - تحت نظر الشعوب، او على الاقل تحت نظر ممثليها فى البرلمان قبل اتخاذ القرار، ويخطىء من يتصور ان الحكومات يمكن ان تحصل على تفويض (على بياض) من شعوبها فتتخذ ما تشاء من قرارات باسمه مهما كانت خطورة او محاذير تلك القرارات، ويخطىء من يتصور ان اعتبارات (الامن) يمكن ان تكون مبررا تستند اليه الحكومات فى عدم الرجوع إلى الشعب قبل اتخاذ القرارات التى تتعلق بالمستقبل او المصير، فكل الدول الديموقراطية لها اسرارها واعتباراتها فيما يتعلق بالامن القومى، لكن هذه الاسرار والاعتبارات لا يمكن ان تصادر على سلطة الشعب وحقه الأصيل فى الرقابة على القرارات التى تصدر باسمه ويسدد عنها فاتورة الحساب..!!

وفى حرب الخليج التى لا تزال احداثها ماثلة فى الاذهان، لم تمنع اعتبارات السرية والامن القومى الحكومات الديموقراطية فى دول التحالف من عرض قرار التدخل المسلح فى الخليج على برلماناتها، فهكذا فعلت الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا وغيرها، بل ان رؤساء هذه الدول بالذات قد تشاوروا مع زعماء احزاب المعارضة قبل عرض قرار التدخل المسلح على البرلمان احتراما (لقواعد) النظام الديموقراطى من جهة، وضمانا للحصول على تأييد المعارضة فى البرلمان من جهة اخرى، فمادام القرار هو قرار قومى يتحمل الشعب تبعاته بكل احزابه وتياراته السياسية، فان من حق كل هذه الاحزاب وكل هذه التيارات ان تشارك فى صنع القرار. ولم يقل احد بان اعتبارات السرية والامن القومى تمنع المعارضة من الاطلاع على ادق الاسرار او تمنع البرلمان من مناقشة جميع التفاصيل بما فى ذلك نفقات التدخل المسلح، وعدد الجنود وقطع الاسلحة والمعدات التى سوف تشارك فيه..!! ففكرة تقسيم الدول إلى حكومة من (حقها) ان تطلع على كل الاسرار وشعب من (واجبه) ان يسدد فاتورة الحساب قد انتهت من القاموس المعاصر للحياة السياسية، واصبح احترام الشعوب واحترام ارادتها ووعيها هو الاساس الذى تقوم عليه شرعية اية حكومة من الحكومات.

ولقد حان الوقت لكى يكون مجلس الشعب هو (سيد قراره) بالفعل، ليس فيما يتعلق بالتستر على مخالفة الدستور وبطلان نتائج الانتخابات - كما يفعل الآن - ولكن فيما يتعلق برقابته على القرارات المصيرية التى تصدرها الحكومة، حتى ولو كانت الحكومة تنتمى لذات الحزب الذى تنتمى اليه اغلبية اعضاء مجلس الشعب، وحان الوقت ايضا لكى تمارس بقية الاجهزة المعنية فى الدولة بالأمن القومى واجبها فى التخطيط الاستراتيجى حتى لا يضطر السيد رئيس الجمهورية من جديد إلى تشكيل لجان قومية لدراسة القرارات المصيرية (بعد) اتخاذها او الاعلان عنها..!! فما يتحمل به الشعب من نفقات - ظاهرة او مستترة - لهذه الاجهزة يجب ان يقابله عمل تقوم به وواجب تؤديه، والا فان بقاء هذه الاجهزة ذاته يجب ان يكون موضع اعادة النظر..!!